دشن مقره الثاني في الصليبيخات

بوخمسين: المرحلة المقبلة تحتاج إلى وقفة جادة .. وتعديل «الاقتصادية» تحت قبة البرلمان

■ الإخفاق يدفعنا لإعادة تأهيل الكادر الحكومي

بوخمسين متحدثا

جانب من الحضور

■ ديوان المحاسبة صمت تجاه الخلل في بعض المشاريع

أكد مرشح الدائرة الثانية انور جواد بوخمسين ان المرحلة المقبلة تحتاج إلى وقفة جادة تحت قبة عبدالله السالم مبينا ان هناك الكثير من القضايا يجب إعادة النظر فيها لاسيما تعديل الوثيقة الاقتصاديه وفق رؤيا وبعد نظر ينعكس ايجابا على الوطن والمواطنين مشيرا في نفس الوقت الى ان التغيير ياتي من الناخبين.

وقال بوخمسين على هامش حفل افتتاح مقره الانتخابي الثاني في منطقة الصليبيخات مساء اول من امس ان مرسوم الحل جاء قبل موعد الانتخابات الفعلية بـ 6 أشهر للتغيير نتيجة غضب الشارع ولابد من المواطنين التعبير عن آرائهم والحل لم يات لمجاملة النواب السابقين.

واضاف ان منطقة الصليبيخات من المناطق العزيزة على قلبي واكن فاطنيها كل الحب والتقدير كونها قريبة من اهل الشمال وتحتضن اعزام دائم التواصل معهم مشيرا الى ترحيبه باستمرار التواصل والاستئناس بارائهم ومقترحاتهم لان الكويت تهم الجميع.

وشدد بوخمسين على اهمية التواصل مع الناخبين ليكون قريبا من هموم اهل الدائرة ويلتمس منهم الملاحظات والمشاكل للسعي نحو القضاء عليها مبينا انه سيبقى دائما متواجدا ليستمد المقترحات الجديدة لتغيير المفهوم بما يصب في الصالح العام.

وتابع: "نحن جميعا كويتيين سواء نحمل جنسية اولى او ثانية او غيرها فالكويتي ليس الذي يحمل جواز وجنسية وإنما الذي يعيش على هذه الأرض الطيبة - وهنا قاطعه تصفيق الحضور - وعاد بوخمسين للحديث قائلا: "نحن لسن بحاجة إلى التصنيف بوثيقة في النهاية المشاركة في التصويت لانك كويتي".

وأجاب بوخمسين بعد فتح باب الاسئلة حول وجود مؤشر خطير قد يؤدي إلى احتكار الاقتصاد على منفذ او اثنين: قائلا "يرجع هذا الأمر لضعف الرقابة وعدم تطبيق القوانين موضحا أن قانون الاحتكار وضع من قبل مجلس الأمة وفتح على أثره جميع التراخيص إلا الخاصة بالشباب الأمر الذي يدعو إلى ضرورة التواصل وايجاد الحلول المناسبة لتعديل هذه القوانين لاسيما قانون فيما يخص تراخيص الشباك الواحد والصناعية الحرفية".

وانتقد بوخمسين الدور الهام والحيوي الذي يضطلع به ديوان المحاسبة في الرقابة حيث ان كثير من المشاريع التي اتضح بها خلل لم تحرك تجاههم ساكنا والتزمت الصمت خاصة وانه كان يصدح بالحق وصوته مدوي تجاه المناقصات والمشاريع ما ادى الى سخط الشارع تجاهه واتجاه سياسته الاخيرة بالركون والانزواء وعدم قيامه بدوره الحقيقي والمامول.

ورأى ضرورة إلتزام ديوان المحاسبة في تفعيل دوره وفرض الرقابة على الجميع وعدم السماح بالاحتكار على شخصيات معينة مبينا أن الديوان يجمد مناقصات لأشهر عدة لاسيما تلك الخاصة بالأعمال الصغيرة لـ "ينطر الكبير يبلع الصغير ثم يحرك الميزانية" معلنا في نفس الوقت انه سيتصدى له تحت قبة البرلمان.

وأضاف: "هناك الكثير من القوانين بحاجة إلى التعديل واخرى بحاجة إلى التفعيل مثل قانون الوحدة الوطنية خاصة ضد من يحاول شق الصف الوطني لاسيما المغردين حيث يجب محاسبة كل من يحاول مس الوحدة الوطنية وعليه اما الاعتذار أو التبليغ بأن الحساب ليس له" ويجب على الحكومة ان يكون لها موقف وليس الشارع وهو الأمر الذي يتطلب أن يكون لنا وقفة بهذا الشان ومحاسبة المسؤولين من الوزراء".

وتساءل بوخمسين حول مبدأ العدالة والمساواة في التوظيف بين مختلف المواطنين: "لماذا يلجأ الشخص للواسطة وتدخل النواب للحصول على التعيين؟ مؤكدا على الحكومة توفير فرص العمل لجميع المواطنين بسواسية وليس المطلوب من النائب الحضور بهذا الخصوص حتى تحسب جميلة له فهذا الأمر مرفوض "وما نبيه" مشيرا إلى أن الدولة ملزمة بتوفير الوظائف لجميع مخرجات التعليم كل حسب تخصصاته ورغباته فنحن "كلنا كويتيين وغير محتاجين إلى تدخل النائب".

■ احتكار المشاريع على المتنفذين يرجع إلى ضعف الرقابة
■ حان الوقت لإعطاء الشباب فرصة العمل البرلماني
■ هناك قرارات مررت دون علم نواب المجلس المنحل

وانتقد بوخمسين سياسة الحكومة في مزاجية التعامل ووضع العراقيل أمام عدة قضايا منها المستحقين للجنسية والمواطنين المرضى المحتاجين للعلاج في الخارج مؤكدا ضرورة وجود جهاز كامل لمثل هذه القضايا لتسيير الأمور أوتوماتيكية مشيرا إلى أن اخفاق الحكومة يؤدي إلى المحاسبة واعادة تاهيل الكادر الحكومي وتاهيل الوزارات دون تدخل الوزراء.

ولفت بوخمسين الى قانون وزارة الصحة فيما يخص تطوير الهيئة الصحية وارتفاع مستوى الخدمات الصحية وهناك مشروع (عافية) الذي اهملت الحكومة بعض الخدمات الهامة للمتقاعدين ومن اهمها دعامات القلب ولم يتنبهوا لهذا الامر الي بعد اثارته في الصحف المحليه اضافة الى ان الوثيقة لم تدرس بشكل مستفيض حتى تؤدي دورها الحقيقي وهناك ضعف في رقابة الاطباء العاملين بالوزارة.

وأكدت أن بطاقة عافية تعتبر بداية جيدة ومن الممكن تغيير القانون بما يصب في صالح المواطن لافتا إلى أن هناك وحدة للشكاوي لمن يواجه مشكلة في هذا الجانب إذ يجب عليه التوجه للمستشفى وتقديم الشكوى مبينا امكانية استلام البطاقة من فروع الشركة المتواجدة في المستشفيات والمراكز الصحية.

وأكد بوخمسين في نهاية حديثه أن النبض ياتي من الناخبين ولابد من التواصل لاحداث التغيير داخل المجلس القادم معربا عن اعتذاره عدم استطاعته زيارة بعض الدواوين لضيق الوقت مؤكدا انه سيكون متواجدا ويزور أكبر عدد من الدواوين في أقرب فرصة.

وأضاف: "لدينا قضايا كثيرة بحاجة لتعديلات ونقاش مثري ومنها على سبيل المثال حالة الطرق في المنطقة والتي نامل ان تكون بعد وقت ليس بكبير في حالة افضل وتساهم براحة المواطنين وتقضي على الازدحامات المروريه مبينا ان هناك مطالب كبيرة وكثيرة تهم المواطنين من اهمها تعديل القوانين التي ظلت دون تعديل لسنوات كثيرة ومنها المرئي والمسموع وقانون الوحدة الوطنيه لاسيما وانه حديث العهد الا انه يحتوي على ثغرات كثيرة تحتاج الى تعديل حتى نطبق المواد 6 و7 من الدستور والتي كفلت حرية التعبير للمواطن خاصة اذا علمنا ان المواطن حينما ينتقد بدون تجريح وبشكل هادف او حينما يقترح على المسؤول اقتراحات ايجابيه لايعتبر مسيء بل هو جاء للاصلاح وتحدث بايجابيه.

وبين بوخمسين ان تواصلنا مع الاخوات بالدائرة افرز لنا مشكلة كبيرة تعاني منها الكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين ولماذا القوانين لم تنصف بنات الكويت في تعديل اوضاع فلذات اكبادهن وتمنحهم الجنسيه خاصة المستحقين منهم وساحمل على عاتقي تقديم مشروع بقانون على المساواة بهذا الجانب خاصة ان الكويت وقعت على الاتفاقيات الدولية التي تحرص على المساواة بين فئات المجتمع وبين المراة والرجل.

وأعرب عن استغرابه ان القوانين تمنح الرجل حرية منح الجنسيه لزوجته الاجنبيه فيما تحرم المراة من هذا الحق والغريب عدم وجود اجابة واضحه من الحكومة على هذا الامر وقد قمت بالاستفسار من بعض الاخوة النواب حول هذا الامر لكنني لازلت انتظر الاجابة في ظل الاعذار المتفاوته مثل وجود احصاء 65 وخلافه.

واشار بوخمسين الى ان النواب في لجنة الداخليه والدفاع لايوجد لديهم رد واضح بهذا الجانب ولاتوجد مضبطة للاجتماعات توضح دور كل نائب والقانون الذي لايطبق مثل الولد الذي لايمشي وهنا نطالب ان تكون هناك حلول واقعية لكل مشكلة يواجهها المواطن والمواطنه الكويتيه.

واشار الى أن احد الناخبين زوده باكثر من 30 سؤال لنقاش الغالبيه العظمى بها تدور حول قوانين حاليه لم تطبق مجرد حبر على ورق ووعدته باننا مع تطبيق القوانين وتفعيلها واطالبكم بان تقدموا اقتراحاتكم ومطالباتكم حتى نتبناها ونوصلها الى السلطة التشريعيه وسنعمل على تحويل لجنة الشباب من مؤقته الى دائمة وهناك قضية التعليم وهجرة الطلبة التعليم الحكومي الى التعليم الخاص الذي بالغ كثيرا في رسوم الطلبة بالسنة الدراسيه وقابلته الحكومة بتخفيض الكوادر ورفع الدعوم وزيادة اسعار السلع والخدمات.

واكد ان التغيير مطلوب واعطاء الشباب الفرصة للدخول الى قبة البرلمان امر حتمي واتمنى وصول المرشحين الشباب مع ابرام ميثاق شرف يشاركون به لتبني قضايا المجتمع الملحة مبينا ان بعض نواب المجلس المنحل اكدوا في بعض اللقاءات ان هناك قوانين مررت دون علمهم وهنا الطامة الكبرى كيف يمكن لنائب ان يسمح لهذا الامر ان يحصل اين دوره تجاه البلد والمواطنين؟" مضيفا "نواب الستينات والسبعينات في هذه المناطق كانوا مقترحين ومتابعين ومشرعين وكان دورهم دورا حقيقيا لممثل الشعب".

محمود: انور بوخمسين خير سلف لخير خلف

الذي سماحة الشيخ فؤاد محمود على دور سيد جواد بوخمسين الذي جسد مفهوم الوحدة الوطنية الحقيقي مبينا ان يد جواد بوخمسين بيضاء في التعديل والإصلاحات وبيضاء في تعمير المساجد والحسينيات.

وقال محمود: "شاهدت جواد بوخمسين موقفه في المقبرة وكيف جهوده مع الشهداء منذ الصباح وحتى المساء في الصيف الحار وفي شهر رمضان".

واضاف: "باختصار عرفت انور من خلال والدها في المقبرة وكانت له جهود واليوم ارى انه يتحدث عن الاصلاح فان كان كذلك فاقول "هو خير سلف لخير خلف" هذا "الشبل من ذاك الأسد" وإن شاءالله هو كفء لذلك".

خلال ندوة حملت عنوان «للوطن حق وللمواطن حقوق»

المهاوش: تردي الخدمات الصحية والتوظيف والخصخصة وتجنيس البدون أولوياتي للمجلس القادم

■ المجلس السابق كان ضعيفاً بالجانب الرقابي والحكومة أحرجت أعضاءه في موضوع الدعم

■ الوضع الصحي متردٍ والعلاج بالخارج يتم عن طريق شراء ذمم المواطنين

المهاوش متحدثا

شدد مرشح الدائرة الخامسة الدكتور فلاح صالح المهاوش على ضرورة دعم حق الوطن في الارتقاء به وانجاز المشاريع التنموية لتعود الكويت وطنا رائدا كسابق عهده مشيرا الي ان للمواطن كذلك حقوقا تكفل له العيش برفاهية واستقرار معلقا على سحب الجنسيات من بعض المواطنين وفق قرار سياسي وليس قانون دستوري معتبرا ان هذا الامر يهدد امن واستقرار حقوق المواطنه.

واضاف المهاوش خلال كلمته التي القاها في الندوة التي حملت شعار للوطن حق وللمواطن حقوق ان العلاقة بين السلطتين و ازمة رفع الدعوم يجب ان لا تشكل ضغطا على جيوب المواطنين وهناك خلل في إصدار الحكومة لقرارات دون الرجوع للسلطة التشريعية مشيرا الي ان ما تضمنته بعض بنود وثيقة الاصلاح الاقتصادي من إجراءات داعمة للمسار المالي والاقتصادي ومنها الإصلاح الضريبي المقرر بفرض ١٠ ٪ سوف يحصل عليها التاجر من جيب المواطن ٢٠ ٪مضافا إليهن ضريبة القيمة المضافة ٥٪ سوف تدفع الي التهاب وغلاء الاسعار.

وقال ان ترشيد الدعم سوف يتبعه الكثير من الضرر علي الموطنين واوضح ان المجلس السابق كان ضعيف بالجانب الرقابي موضحا ان الحكومة احرجت اعضائه في موضوع الدعم وكانت القشة إلي قصمت ظهر البعير ٧ دك البنزين والتي بسببها لم يستطع الاعضاء مواجهة الشارع الذي انتخبهم.

وقال المهاوش ان المجلس كان سبب في حل نفسه نتيجة لعدم ممارسته دوره على اكمل وجه وبالتالي استنفذ وقته حيث حققت الحكومة من خلاله ما تريد ولم تبقى له اي أهميه لافتا الي ان الكثير من القوانين تم اقرارها من قبل المجلس السابق حيث لم تنفذ او لم تضع لها الحكومة اللوائح التنفيذية وبالتالي اصبحت كانها لم تكن مؤكدا انه اذا وصل الي المجلس سوف يضع علي راس أولوياته اعادة صياغة العديد من التشريعات.

والمح د المهاوش الي ان الوثيقة الاقتصادية تركز اهدافها علي الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن وتنويع مصادر الدخل ومعالجة العجز بالميزانية وتصليح الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد الوطني موضحا ان دور الخصخصه يجب ان يبتعد عن بيع ممتلكات المواطنين والقطاعات المدرة للدخل دعيا الي ضرورة وضع ضوابط اهمها توظيف المواطنين وضمان حقوقهم مشترطا ان تمتلك الحكومة حصة ذهبية في القطاعات التي يتم خصخصتها رافضا خصخصة قطاع الأندية وما يخص شئون الأمومة والطفولة وكبار السن.

واشار الي ان المواطن كان ضحية العشوائية والتخبط الحكومي ورضاء المجلس مشيرا الي ان المجلس السابق اثبت رضاه عن هذا التخبط وغياب الدور الرقابي يعكس فشل التجربة البرلمانية السابقة.

واوضح ان البصمة الوراثية اخطاء في الحصول علي سرية معلومات المواطنين لما فيه ضرر لأمن وامان المجتمع معتبرا ان هذة القوانين ضد الشرع.

وقال د المهاوش ان الوضع الصحي متردي والعلاج بالخارج يتم عن طريق شراء ذمم المواطنين عن طريق المحسوبية ووساطة النواب بمنح حق مكفول للمواطنين لفئه دون غيرها مضيفا ان هناك ٢.٨ مليار دينار خصصت ضمن الموازنة العامة للخدمات الصحية ويمكن الاستفادة منها عن طريق جلب خبراء من الخارج لإرساء منظومة صحية متطورة تنئي بالمواطن عن العلاج بالخارج.

والمح الي ان وزارة الصحة استفدت خلال ٤ اشهر الميزانية المخصصة للعلاج بالخارج وقدرها 150 مليون دينار فيما طلب البنك المركزي وزارة الصحة للتنسيق مع وزاوة المالية في ضوء تحويل 700 امر ما يعكس حجم الترضيات لبعض النواب ما يعني ان الدولة تحتاج الي اكثر من ٤٥٠ مليون دينار سنويا للعلاج بالخارج وهو ما يقارب 1.5 مليار دولار تعادل ربع ميزانية وزاوة الصحة في دولة مثل مصر عدد سكانها 90 مليون نسمة.

وحول مشروع التامين الصحي قال المهاوش ان تعميم التامين الصحي على كافة المواطنين الكويتيين ليس فقط المتقاعدين يجب ان ينفذ عن طريق انشاء ثلاث شركات تامين صحي مساهمة كويتية (منعا للاحتكار) يساهم فيها المواطن العادي بنسبة 50% والحكومة بسهم ذهبي 15 % و للقطاع الخاص 35% وهذه الشركات يجب ان تكون مرتبطة بمراكز عالمية ذات مستوى عالي بالمجال الصحي

ولفت الي ان علاج المتقاعدين يكلف الدولة ١.٢ مليار دينار وفي قطر هناك كارت صحي انجزته الدوله لعلاج المتقاعدين وهي تجربة يمكن الاستفادة منها.

بعد أن وصلت إلى أرقام جنونية

ماجد موسى: على وزارة التجارة توحيد اسعار السلع بالجمعيات والاسواق

ماجد موسى

طالب مرشح الدائرة الرابعة النائب السابق ماجد موسي وزارة التجارة والصناعة باتخاذ الخطوات اللازمة تجاه ظاهرة غلاء الاسعار وضبط اسعار السلع في الجمعيات والاسواق بعد ان وصلت اسعار بعض السلع الى ارقام جنونية لا تتناسب على الاطلاق مع الدخل الشهري للمستهلكين.

ودعا موسي في تصريح صحافي وزارة التجارة والصناعة الي توحيد الاسعار في الجمعيات التعاونية والاسواق،مشيرا الى انه "فمن غير المعقول ان تباع السلعة في جمعية بسعر وفي جمعية اخرى بسعر اخر" وهذه مسؤولية وزارة التجارة والصناعة وعليها اتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط هذه الفوضى.

كما شدد موسى على ضرورة ان تكثف وزارة التجارة والصناعة ممثلة في لجنة مراقبة الاسعار حملاتها المفاجئة على الاسواق من اجل التاكد من بيع السلع بنفس الاسعار المسموح بها.

وقال موسي ان وزير التجارة والصناعة هو المسؤول السياسي امام مجلس الامة حول ظاهرة غلاء الاسعار وعليه ان يقم بدوره ويفعل دور حماية المستهلك ويطبق القانون على التجار الذين يقومون بزيادات غير مبرره على الاسعار.

واكد موسي ان هذا الملف سيكون على راس اولوياته في المجلس القادم، في حال حصوله على ثقة ابناء الدائرة الرابعة وسيستخدم كافة ادواته الدستورية لمنع جشع التجار.

طالب ديوان المحاسبة بإحالة المقصرين في عملهم والمتسببين في خسائر على الدولة إلى المحاكم التأديبية

سعود المطيري: يجب إطلاق حملة وطنية للقضاء على الفساد

سعود المطيري

طالب مرشح الدائرة الثانية سعود سعد المطيري مجلس 2016 والاجهزة المعنية بالدولة بالتعاون من اجل محاربة الفساد المستشري في الدولة واطلاق حملة وطنية يشارك فيها الجميع من اجل القضاء عليه. وقال المطيري في تصريح صحافي يجب ان يقوم كل جهاز بدوره فالهيئة العامة لمكافحة الفساد يجب ان تباشر عملها على الوجه الاكمل وان يقدم جميع المسؤولين بالدولة كشف ذمتهم المالية وان تفتح الهيئة قنوات تواصل مع المواطنين للابلاغ عن قضايا فساد مع حماية المبلغ.

واضاف المطيري ان ديوان المحاسبة مطالب بتفعيل فصله السابع باحالة المقصرين في عملهم والمتسببين في خسائر على الدولة ومتورطين بقضايا فساد الى المحاكم التاديبية حتى يكونوا عبرة لغيرهم.

وشدد على ضرورة ان يعمل مجلس 2016 على مكافحة الفساد ومراقبة اداء الحكومة وتفعيل كافة الادوات الرقابية في حال وجود اي شبهة اعتداء على المال العام وان تقوم لجنة حماية الاموال العامة البرلمانية بدورها المنوط بها على الوجه الاكمل.